

مسودة (20 سبتمبر 2021) إطار لالتزام أرلينغتون بتعزيز الثقة مع مجتمعنا من المهاجرين

لمحة عامة

تعترف مقاطعة أرلينغتون بأن التنوع الإثني والعرقي واللغوي للمقاطعة هو مصدر رئيسي من مصادر قوتنا. إن رؤيتنا هي أن يكون مجتمعنا مجتمعًا مرحبًا وشاملاً حيث يكون كل شخص مهم، وكل شخص يزدهر. نلتزم المقاطعة بحماية حقوق جميع المقيمين، بغض النظر عن حلتهم بالنسبة للهجرة أو الجنسية، ولضمان حصول كل الأشخاص في أرلينغتون على فرص متساوية للمشاركة في أنشطتنا الاقتصادية.

نعقد أنه من المهم إعادة تأكيد سياسة المقاطعة الحالية وتحسين صحة المجتمع وسلامته ورفاهه الاجتماعي وأمنه وبناء الثقة من خلال ضمان تمكن السكان المهاجرين من الوصول إلى منافع المقاطعة وخدماته دون خوف من الكشف عن المعلومات التي يقدمونها لنا إلى مسؤولي الهجرة الفيدراليين.

ليس من المناسب استخدام موارد مقاطعة أرلينغتون لتسهيل إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية، والتي هي مسؤولية الحكومة الفيدرالية لوحدها. ستمثل المقاطعة مع جميع التعليمات الفيدرالية أو تعليمات الولاية التي تنص على التعاون مع الهجرة والإنفاذ الجمركي (ICE) ومسؤولي الهجرة الفيدراليين الآخرين، وكذلك مع الأوامر القضائية ومذكرات الاستدعاء للمحاكم الصالحة، ولكنها خلافًا لذلك ستقيد تقاسم معلومات التعريف الشخصية التي يمكن استخدامها لتعزيز جهود إنفاذ قوانين الهجرة.

عناصر الإطار

الوصول إلى الخدمات العامة

- مقاطعة أرلينغتون تساند التزامنا بتوفير الوصول العادل إلى الخدمات والمرافق العامة لجميع السكان.
- لا تطلب مقاطعة أرلينغتون ولن تطلب وثائق حول الوضع القانوني للوصول إلى الخدمات الرعاية الصحية والغذاء والمأوى والخدمات التعليمية.
- لا تطلب مقاطعة أرلينغتون ولن تطلب من أي مقيم تقديم دليل على الوجود القانوني من أجل الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية التي تقدم في المقاطعة تقريبًا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الشرطة المحلية، الإطفاء، الخدمات الطبية الطارئة، الحدايق، الترفيه، المكتبات، خدمات أرلينغتون لكبار السن وذوي الإعاقات، المساعدة المالية الطارئة، خدمات أرلينغتون الصحية، الصحة العقلية، أو الخدمات المتعلقة بتعاطي المخدرات. ملاحظة - هناك بعض البرامج والخدمات الممولة فيدراليًا التي تتطلب وثائق قانونية لتلبية متطلبات الأهلية.

إنفاذ القانون

تلتزم مقاطعة أرلينغتون بمبدأ أن إنفاذ قانون الهجرة الفيدرالي هو مسؤولية الحكومة الفيدرالية وحدها وأن استخدام موارد مقاطعة أرلينغتون في هذا الإنفاذ هو أمر غير مناسب كما هو التعاون مع إنفاذ قوانين الهجرة الإدارية المدنية.

- حق الشخص في تقديم تقرير للشرطة، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية للشرطة أو الاستفادة

- بطريقة أخرى من خدمات الشرطة ليس مشروطاً بالجنسية أو حالة الهجرة.
- مقاطعة أرلينغتون لا تراقب أو تحتجز أو مقابلة أو التحقيق مع شخص لمجرد تحديد حالة الهجرة.
- مقاطعة أرلينغتون لا تطبق قانون الهجرة الفيدرالي

الوصول إلى المعلومات

نحن ملتزمون بضمان سرية الشخص وحماية معلوماته الشخصية. تشمل العناصر الإضافية لإطار الثقة في الحكومة Framework on Trust in Government ما يلي:

- الخصوصية والسرية
- طلب أو الوصول إلى المعلومات أو الكشف عنها
- الوصول إلى المرافق العامة والخدمات والموارد
- استخدام أموال المقاطعة لإنفاذ قوانين الهجرة المدنية
- دعم السكان بغض النظر عن وضع الجنسية أو الهجرة
- تسهيل إنفاذ قوانين الهجرة المدنية
- المشاركة في السجلات الفيدرالية
- المشاركات العامة والتواصل